



رقم المحضر: ٢

رقم القرار: ١

سنة: ٢٠٢١

### من محضر جلسة مجلس الوزراء

الواقع في: ٢٠٢١/٩/١٦

يوم: الخميس

المنعقدة في: القصر الجمهوري

الموضوع: إقرار البيان الوزاري للحكومة.

- المستندات: - الدستور اللبناني لا سيما المادة ٦٤ منه.  
- المرسوم رقم ٨٣٧٦ تاريخ ٢٠٢١/٩/١٠ (تشكيل الحكومة).  
- قرار مجلس الوزراء رقم ١ تاريخ ٢٠٢١/٩/١٣ (تشكيل لجنة وزارية لصياغة مسودة البيان الوزاري).

### قرار المجلس

إطلع مجلس الوزراء على مسودة البيان الوزاري "حكومة معاً للإنقاذ" الذي أعدته اللجنة الوزارية المكلفة بموجب القرار رقم ١ تاريخ ٢٠٢١/٩/١٣ والذي عرضه السيد رئيس مجلس الوزراء.

بناءً عليه،

قرر المجلس الموافقة على البيان الوزاري للحكومة برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي المرفق نصّه بهذا القرار والذي يُعتبر جزءاً لا يتجزأ منه.

القاضي محمود مكيه

أمين عام مجلس الوزراء

يلغى جانب

- السيد رئيس مجلس الوزراء والسيدات والسادة الوزراء أعضاء اللجنة  
- المسادة الوزراء  
- المديرية العامة لرئاسة الجمهورية  
- المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء  
- مؤسسة المحفوظات الوطنية  
- مركز المعلوماتية  
- المحفوظات

بيروت، في ٢٠٢١/٩/١٦

الجُمهُورِيَّةُ  
اللَّبَنَانِيَّةُ



رئاسة مجلس الوزراء  
الأمين العام

## البيان الوزاري

# "حكومة معاً للإنقاذ"

## البيان الوزاري لحكومة

### "معاً للإنقاذ"

دولة الرئيس، السيدات والسادة النواب،

من رحم المعانة ومن أوجاع الناس ومن القهر الذي أرهق النفوس حتى كاد اليأس أن يصبح السمة العامة لحياة اللبنانيين وفقدان الثقة بالوطن والدولة لاسيما من قبل الشباب خار الوطن وصُناع مستقبله، ومن قلب معاناة بيروت التي دمرها إنفجار الرابع من آب وقتل كوكبة من خيرة أبنائها وتسبب بوقوع جرحى وأضرار لا تُحصى، إنبعثت حكومتنا لتنضيء شمعة في هذا الظلام الدامس وتطلق شعلة الأمل بعزم وإرادة للقول إننا قادرون ... نعم قادرون بتضليل كل الجهود المخلصة في هذا الوطن الحبيب، وهذا الأمل رأينا في عيون اللبنانيين التي توجهت نحونا كرافعة خلاص لما يعانونه.

دولة الرئيس،

تمثل حكومتنا أمامكماليوم لنيل الثقة، في ظرف يحتم مقاربات إستثنائية للمعالجة المطلوبة. كيف لا ولبنان في خضم أزمة اقتصادية وإجتماعية ومالية ومعيشية خانقة بلغ الوطن فيها مشارف الإنهاير الكامل، ولم يشهد لها مثيلاً في تاريخه الحديث. وإزاء الأزمة الحادة التي يعيشها لبنان وما رافقها من إنهاير العملة الوطنية وإرتفاع كبير في أسعار السلع، يجد غالبية اللبنانيين أنفسهم في حال غربة عن المواقف والسجالات السياسية، ولا يعنيهم سوى معالجة مشكلاتهم الطارئة وتأمين قوتهم اليومي.



## دولة الرئيس،

قبل الغوص في المعالجات التي تتوى الحكومة القيام بها، لا بد من الإشارة إلى بعض الثوابت الوطنية التي ستحكم عمل حكومتنا وهي:

- التزام أحكام الدستور ووثيقة الوفاق الوطني، وإحترام الشرائع والمواثيق الدولية التي وقع لبنان عليها وقرارات الشرعية الدولية كافة، والتأكيد على الالتزام بتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١، وإستمرار دعم قوات الأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان، ومطالبتها المجتمع الدولي وضع حد للإنتهاكات والتهديدات الإسرائيلي الدائمة للسيادة اللبنانية، براً وبحراً وجواً، بما يؤمن التطبيق الكامل لهذا القرار.
- التأكيد على الدعم المطلق للجيش والقوى الأمنية كافة في ضبط الأمن على الحدود وفي الداخل وحماية اللبنانيين وأرزاقهم وتعزيز سلطة الدولة وحماية المؤسسات.
- التمسك بإتفاقية الهدنة والسعى لاستكمال تحرير الأراضي اللبنانية المحتلة، والدفاع عن لبنان في مواجهة أي إعتداء والتمسك بحقه في مياهه وثرواته، وذلك بشتى الوسائل المشروعة، مع التأكيد على حق المواطنين اللبنانيين في المقاومة لل الاحتلال الإسرائيلي ورد إعتداءاته وإسترجاع الأراضي المحتلة.
- استئناف المفاوضات من أجل حماية الحدود البحرية اللبنانية وصونها من جهاتها كافة.
- متابعة مسار المحكمة الخاصة ببنان المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٥٧ والخاصة بجريمة إغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه وصولاً لإنفاق الحق والعدالة تمهدأ لإقفال هذا الملف في مهلة أقصاها ٣٠ تموز ٢٠٢٢.
- إيلاء الاهتمام اللازم بقضية تغييب الإمام موسى الصدر ورفيقه في ليبيا ودعم اللجنة الرسمية للمتابعة بهدف جلاء ملابسات هذه القضية.
- التأكيد على حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وعدم توطينهم في لبنان.
- متابعة العمل على عودة النازحين السوريين وتعزيز التواصل مع المجتمع الدولي للمُساهمة في مواجهة أعباء النزوح السوري، مع الإصرار على عودة هؤلاء النازحين الآمنة إلى بلدتهم ورفض أي شكل من أشكال إدماجهم أو توطينهم وتنفيذ ورقة السياسة العامة لعودة النازحين التي اقرتها الحكومة اللبنانية وإعادة النظر فيها إذا لزم الأمر.
- تعزيز علاقات لبنان مع الدول العربية الشقيقة والإصرار على التمسك بها والمحافظة عليها والحرص على تعزيز التعاون التاريخي بين بلداننا العربية، ودعوة الأشقاء العرب إلى الوقوف إلى جانب لبنان في هذه المحنـة التي يرزح تحتها شأنـهم دائمـاً مشـكوريـن.



- تعزيز علاقات لبنان الدوليّة وتعزيز إنجازاته مع المجتمع الدولي وشريكه الأوروبي بما يخدم المصالح العليا للبنان وتنشيط العلاقات مع الاتحاد الأوروبي وإطلاق مفاوضات أولويات الشراكة إضافة إلى تعزيز لجان العمل المشتركة بين الطرفين تمهدًا لعقد إجتماع مجلس الشراكة.

## دولة الرئيس،

تأكيداً على حُسن سير العملية الديموقراطية في لبنان، وإيماناً منها بأنّ خطوة الإنقاذ الأساسية تبدأ في ترجمة إرادة الناخبين في اختيار مُمثليهم، تؤكّد الحكومة التزامها إجراء الإنتخابات النيابية في موعدها كما وإجراء الانتخابات البلدية والإختيارية على أن تباشر وفور نيلها الثقة، باتخاذ كُل الإجراءات التي ينصّ عليها القانون الذي ينظم عملية الإنتخاب لإتمامها بُكُل نزاهة وشفافية وتوفير السُّبل كافة لنجاحها.

## دولة الرئيس،

تدارُكًا للإنهايَر المالي والإقتصادي الذي يتولى فصولاً، تتعهد حكومتنا، فور نيلها الثقة، القيام بما يلي:

- إستئناف التفاوض الفوري مع صندوق النقد الدولي للوصول إلى اتفاق على خطة دعم من الصندوق، تعتمد برنامجاً إنفاذياً قصير ومتوسط الأمد ينطلق من خطة التعافي بعد تحديتها مع المباشرة بتطبيق الإصلاحات في المجالات كافة والتي باتت معروفة ووفقاً للأولويات الملحة وبما يحقق المصلحة العامة، والعمل على إنجاز الخطة الإقتصادية والإلتزام بتنفيذها مع مصرف لبنان بعد إقرارها من قبل الحكومة.
- وضع خطة لإصلاح القطاع المصرفي وإعادة هيكلته حيث يلزم، وتنشيط الدورة الاقتصادية بما يساهم في تمويل القطاع الخاص بفوائد مشجعة مع إعطاء الأولوية لضمان حقوق وأموال المودعين.
- السعي بالتعاون مع مجلسكم الكريم، إلى إقرار قانون حول الكابيتال كونترول كما ووضع مشروع قانون من شأنه معالجة الأوضاع المالية والمصرفية التي استجدت بعد ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩ لاسيما تلك المتعلقة بتحويل الأموال إلى الخارج ومتابعة تنفيذ القانون رقم ٢١٤ تاريخ ٢٠٢١/٤/٨ (استعادة الأموال المتأتية عن جرائم الفساد).
- معاودة المفاوضات مع الدائنين للاتفاق على آلية إعادة هيكلة الدين العام بما يخدم مصلحة لبنان ولا يُحمّل الدولة أعباءً كبيرة، وإقرار أفضل طريقة لاستعمال الأموال المتأتية من حقوق السحب الخاصة بما يؤمن الاستفادة منها بشكل مستدام.



- تثمين المبادرة الفرنسية والإلتزام ببنودها كافة بكل شفافية وبتوصيات الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار (3RF)، والسير بتحمّل وتطوير خطّة التعافي المالية واستكمال سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تقدم بها لبنان إلى مؤتمر سيدر بعد إعادة دراسة لائحة مشاريع برنامج الإنفاق الاستثماري (CIP) والإستفادة من توصيات الدراسة الاقتصادية للإستشاري (ماكينزي) خاصةً لجهة دعم القطاعات الإنتاجية كافة تمهدًا للتحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج تحقيقاً للعدالة الاجتماعية.
- العزم على تصحيح الرواتب والأجور في القطاع العام بمسماياته كافة في ضوء دراسة تعدها وزارة المالية تأخذ بعين الاعتبار الموارد المالية للدولة ووضعية المالية العامة. وبالتوالي تفعيل عمل لجنة المؤشر وإجراء ما يلزم بهدف تصحيح الأجور في القطاع الخاص.
- العمل على إقفال المعابر غير الشرعية وتعزيز مراقبة الشرعية منها من خلال تزويدها بأجهزة الكشف والمسح الحديثة والمتقدمة.
- الحدّ من التهرب الضريبي وتعديل قانون المحاسبة العمومية والإسراع في إنجاز تشريع جديد للجمارك وإقرار الإستراتيجية الشاملة للإصلاحات الجمركية وبرنامجه الت التنفيذي، إضافةً إلى إقرار قانون تحديث المعاملات العقارية.
- العمل على إنجاز الموازنة العامة للعام ٢٠٢٢ مع التشديد على تضمينها بنوداً إصلاحية تتناول المالية العامة.
- توجيه سياسة الدعم الحالي وحصره بمستحقيه من المواطنين اللبنانيين المقيمين والإنطلاق نحو سياسة إجتماعية قادرة على سد الثغرات الاجتماعية.

## دولة الرئيس،

صحيح أن التحديات الآنية المعيشية والخدماتية تفرض نفسها كأولوية في المرحلة الراهنة، غير أن المسار العام للدولة ومؤسساتها يوجب مقاربةسائر الملفات البنوية التي تساعد في تنشيط الاقتصاد وتطوير القطاعات الإنتاجية وجذب الإستثمارات وتعزيز الثقة الداخلية والخارجية بالدولة، ويأتي في مقدمة هذه الملفات الآتي:

في القضاء وإستقلاليته، إستكمال تعين أعضاء مجلس القضاء الأعلى وإنجاز التشكيلات والمناقلات القضائية والسعى لإقرار قانون إستقلالية السلطة القضائية والإسراع في المحاكمات لإنفاذ الحق والعدالة والإهتمام بأوضاع السجون.

في مكافحة الفساد، إصدار النصوص التطبيقية للقوانين النافذة ومتابعة تنفيذ النصوص ذات الصلة لاسيما تلك المتعلقة بقانون الشراء العام فور نفاذه، إضافةً إلى إكمال تعيين اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد وتفعيل عمل الهيئات الرقابية وتمكينها من ممارسة دورها وإستكمال الإجراءات الواجبة لتوقيع العقد المتعلق بالتدقيق المالي الجنائي في حسابات مصرف لبنان والمبشرة بالإجراءات الازمة للتدقيق المالي في الوزارات والمصالح المستقلة وال المجالس والصناديق والمؤسسات العامة واتخاذ التدابير الازمة بهذا الصدد وفق ما نصّ عليه القانون الذي أقره مجلسكم الكريم.

في الطاقة، زيادة ساعات التغذية في مرحلة أولى وتأمين الكهرباء للمواطنين بأسرع وقت والعمل على تنويع مصادر الطاقة وصولاً لإعطاء الأولوية للغاز الطبيعي والطاقة المتجددة، وإستكمال تنفيذ خطة قطاع الكهرباء والإصلاحات المتعلقة به مع تحديتها وإنشاء ما تحتاجه البلاد من معامل لتوليد الطاقة الكهربائية بمشاركة القطاع الخاص، وإستكمال مشروع إستقدام الغاز الطبيعي عبر المنتصات العائمة لتخزين وتغويز الغاز الطبيعي (FSRU)، وإعطاء الأولوية لتأمين إستمرارية تغذية مختلف المناطق بمياه الشفة ومعالجة الصرف الصحي والعمل على تحضير وإقرار المراسيم التطبيقية العائد لقانون المياه. وفيما يتعلق بالتنقيب عن النفط إطلاق دورة التراخيص الثانية في المياه البحرية اللبنانية المؤجلة مرحلياً بفعل جائحة كورونا والعمل على متابعة عمليات الاستكشاف في المياه البحرية اللبنانية.

في الشأن الاجتماعي، السعي لتأمين شبكة أمان إقتصادي - إجتماعي - صحي لإستعادة القدرة الشرائية وتفعيل المؤسسات الإجتماعية الضامنة وتوسيع تغطية التقديمات على اختلافها وتنوعها، ووضع مشروع البطاقة التمويلية حيز التنفيذ بالتنسيق مع برنامج شبكة الأمان الاجتماعي ESSN المخصص للعائلات الأكثر حاجة، ودعم جميع برامج الرعاية الاجتماعية للمُسنين، الأطفال، ذوي الاحتياجات الإضافية والمُدمَّنين... وتفعيل الشراكة مع المؤسسات الاجتماعية غير الحكومية بما يمكن الأسر من مواجهة رفع الدعم عن السلع المستوردة، وإعادة العمل بالقروض التي تقدّمها المؤسسة العامة للإسكان، إضافةً إلى السعي مع مجلسكم الكريم لإقرار قانون ضمان الشيخوخة.

في دور المرأة، تعزيز دورها كشريك أساسي وفاعل في الحياة العامة وتكريس حقّها بالمساوة وإزالة جميع أشكال التمييز ضدها وتمكينها إقتصادياً.

في الصحة، متابعة الإجراءات الهدافـة للحدّ من وباء كورونا وتكثيف الحملة الوطنية للتلقيح للوصول إلى نسبة مناعة مجتمعية عالية، كما ستكون الأولوية أيضاً لمعالجة الأزمات التي طرأت على هذا القطاع من نقص في

توفر الدواء والمستلزمات الطبية وهجرة الكوادر الطبية والتمريضية فضلاً عن تطوير خدمات الرعاية الصحية عبر تحسين البنية التحتية في المستشفيات الحكومية ومرافق الرعاية الصحية الأولية ودعم الموارد البشرية الصحية وبناء قدراتها وزيادة الاستثمار في أنظمة المعلوماتية الصحية والعمل على توجيه الأنظمة الصحية نحو الرعاية الصحية الوقائية والأولية والحد من عدم المساواة الصحية وصولاً إلى التغطية الصحية الشاملة.

في التربية، تأمين سنة دراسية وجامعية طبيعية وضمان حصول المؤسسات التربوية على مقومات صمودها وإعادة إستهاض المدرسة الرسمية وتجهيزها وضمان جودة التعليم لاسيما في مؤسسات التعليم العالي الخاصة ومتابعة أوضاع التلامذة خصوصاً المنتسبين إلى العائلات الأكثر حاجةً وذوي الاحتياجات الإضافية، فضلاً عن متابعة الخطة الخمسية لاسيما لناحية تطوير المناهج ما يساهم في تعزيز نوعية التعليم ومخراجه. إضافة إلى تعزيز دور الجامعة اللبنانية وتعزيز التعليم المهني والتكنولوجي وربطه بسوق العمل بهدف تأمين يد عاملة لبنانية قادرة على المساهمة في التعافي الاقتصادي.

في الصناعة، إتخاذ إجراءات عاجلة لتطوير الاقتصاد الوطني يستند إلى التخصصية في الانتاج، إضافة إلى دعم المؤسسات المرتبطة بالوزارة (معهد البحوث الصناعية، المجلس اللبناني للاعتماد، مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية) بما يفعّل دورها لرفع مستوى الجودة في الإنتاج الصناعي المحلي والسلع المستوردة ويعؤمن التكافيسية العالمية للمنتجات اللبنانية، إضافة إلى تشجيع قطاع الصناعات والمنتجات اللبنانية الطبية والدوائية وكذلك تشجيع الصناعات الجديدة للمنتجات المستوردة وغير المصنعة في لبنان، والعمل على تصنيعها محلياً بالجودة والأسعار والكميات الكافية.

في الزراعة، دعم القطاعات الزراعية كافة وتشجيع الإرشاد الزراعي والتعاون مع الهيئات والمنظمات والدول المانحة وتفعيل عمل التعاونيات ودعم البرامج والمشاريع الزراعية وتطوير قطاع الصيد البحري.

في الإتصالات، إعادة تأهيل وتجهيز الشبكات الثابتة والخلوية بغية تأمين إستمرارية خدمات الإتصالات (تخارير وإنترنت) ووضع رؤية إصلاحية جديدة للقطاع تأخذ في الإعتبار الشراكة مع القطاع الخاص PPP والعمل على إصدار النصوص التطبيقية للقانون رقم ٢٠٠٢/٤٣١ لتنظيم قطاع الإتصالات وتعيين الهيئة الناظمة للإتصالات وتفعيل شركة إتصالات لبنان Liban Telecom مع ما يتزلف من إصلاحات بنوية جذرية في القطاع. إضافة إلى العمل على توحيد الخدمات والتكميل بين مختلف القطاعات (خلوي، ثابت، إنترنت، بريد) ما يساعد في تطوير مستوى الخدمات المُتاحة للمواطن وبأسعار تنافسية.

في البيئة، وضع إستراتيجية شاملة للتنمية المستدامة بمشاركة المجتمع المدني والجامعات والقطاع الخاص وحماية مصادر المياه من كل أنواع التلوث في ضوء رؤية جديدة والتأكيد على تطبيق قانون معالجة تلوث نهر الليطاني وبحيرة القرعون. إضافة إلى وضع إستراتيجية وطنية لإدارة النفايات الصلبة، وإستراتيجية متكاملة لإدارة ملف المقالع والكسارات والمرامل وتعزيز النزاهة في هذا القطاع. دعم الاقتصاد الأخضر وتعديل قانون الصيد بما يسهم في حماية التنوع البيولوجي في لبنان والالتزام بمكافحة تلوث الهواء وإتفاقية باريس للمناخ.

في الثقافة، السعي لاستعادة دور لبنان الريادي كمركز إشعاع ثقافي وحضاري على المستويين العربي والدولي.

في الإعلام، حماية حرية الإعلام والإلتزام بتطبيق القوانين والسعى إلى تحديثها لتلاءم مع التطورات إضافة إلى إعطاء المجلس الوطني للإعلام دوراً فاعلاً بعد إعادة النظر في إختصاصه وطريقة تشكيله.

في النقل، السعي لإنجاز خطة شاملة للنقل وإعتماد آلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومواكبة التطورات التقنية والإدارية والمالية واتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الإشغال غير القانوني للأملاك البحرية. إضافة إلى إعادة ترتيب أوضاع مرفأ بيروت وتأهيله وإصلاح ما تضرر فيه ليستعيد دوره كاملاً ويساهم من جديد في نمو الاقتصاد اللبناني.

في السياحة، تحديث التشريعات السياحية وتشجيع السياحة الداخلية والخارجية وإنشاء لجان مشتركة بين الوزارات لتنظيم القطاع السياحي وإعادة تكوين المجلس الوطني للترويج السياحي من أجل تعزيز الاستثمار وتمويل الحملات التسويقية والوصول إلى أسواق جديدة وناشرة إضافة إلى تجهيز وتطوير مكتب الاستعلامات السياحية في مطار الشهيد رفيق الحريري الدولي بالتعاون مع الإدارات المعنية إضافة إلى إعادة تعزيز المجلس الوطني لإنماء السياحة.

في الشأن الوظيفي، ملء الشغور من خلال تعيينات تعتمد الكفاءة والنزاهة بعيداً عن المحسوبيات والعمل على إقرار قانون تقييم آداء الموظفين في القطاع العام وإنجاز المسح الشامل والتوصيف الوظيفي.

في ملف المهجرين، السعي لإنهاء هذا الملف باسرع وقت ودراسة إمكانية تحويل الوزارة إلى وزارة للتنمية الريفية لما في ذلك من أهمية في تثبيت أبناء القرى في قراهم.

٢

في الشراكة والشخصية، تفعيل دور المجلس الأعلى للشخصية والشراكة وتعزيز قدراته المالية والبشرية، وتعديل قانون الشخصية والشراكة لتلبية مُتطلبات المستثمرين وجذبهم بما يحفظ حقوق الدولة. والعمل على تطوير دور المؤسسة العامة لتشجيع الإستثمارات في لبنان وإقتراح التشريعات الآيلة إلى إرساء مناخ محفز ومشجع لاستقطاب المستثمرين في القطاعات كافة.

في الحكومة الإلكترونية، إنجاز إستراتيجية التحول الرقمي مع خطتها التنفيذية بصياغتها النهائية والعمل على إقرار قانون الحكومة الإلكترونية وإعتماد رقم وطني موحد لكل مواطن تزامناً مع العمل على تأمين تنفيذ إستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني.

في الإغتراب، إستعادة ثقة المغترب بمستقبل لبنان ووضع برنامج لتنبع الهجرة بهدف تمتين التواصل وإجتذاب الرساميل والطاقات اللبنانية والإستفادة من هذه الثروة العلمية والفكرية والاقتصادية وحثّهم على المشاركة في العملية الانتخابية.

في اللامركزية الإدارية، السعي مع مجلسكم الكريم لإقرار مشروع قانون اللامركزية الإدارية بالإستناد إلى التقرير الذي أعدته اللجنة المشكلة لهذه الغاية والمتضمن مسودة مشروع القانون الذي أنجزته.

## دولة الرئيس

صحيح أن حكومتنا تشكلت تحت عناوين إقتصادية ومالية وإنقاذية وطارئة، إلا أنها تؤكد أن هدفها أيضاً حماية جميع اللبنانيين، على اختلاف تطلعاتهم، لاسيما منهم الذين إنقضوا في الساحات منذ السابع عشر من تشرين الأول ٢٠١٩ مطالبين بالحياة الحرة والكريمة وبعناوين إصلاحية بات تنفيذها حاجة أساسية لإنقاذ لبنان.

وتري حكومتنا أنه من الواجب سماع أصوات هؤلاء الشبان والشابات والإصغاء إلى مطالبهم والعمل لتحقيق الممكن منها إنطلاقاً من كون هذه الحكومة إنقاذية في مرحلة إستثنائية ومصيرية وخطيرة توجب إجراءات غير مسبوقة وغير تقليدية تلقي طموحات المُنتفضين وتحققهم في سبيل غير أفضل. كما تشدد تمسكها بحرية الرأي والتعبير بالطرق الديموقراطية وبعيداً عن الممارسات التي تتنافى والقيم الأخلاقية التي قام عليها لبنان. وستعمل على تنفيذ وثيقة السياسة الشبابية التي اقررت في العام ٢٠١٢ في سبيل مواجهة التحديات الراهنة والإستجابة لطلعات وطموحات الشباب.

**دولة الرئيس،**

فيما يتعلّق بكارثة إنفجار مرفأ بيروت، تؤكّد الحكومة حرصها على إستكمال كل التحقيقات لتحديد أسباب هذه الكارثة وكشف الحقيقة كاملةً ومُعاقبة جميع المُرتكبين. كما تعزم العمل مع مجلسكم الكريم لإجراء كل ما يلزم بشأن الحصانات والإمتيازات وصولاً إلى تذليل كل العقبات التي تحول دون إحقاق الحق وإرساء العدالة.

كذلك تلتزم حكومتنا الإسراع في إستكمال مساعدة المتضررين وتأمين التعويضات الازمة لهم ووضع خطة لإعادة إعمار هذا الجزء الغالي من عاصمتنا الحبيبة الذي دمر أو تضرر بفعل الإنفجار الكارثي.

**دولة الرئيس،**

من قلب معاناة لبنان واللبنانيين، تشكّلت حكومتنا "حكومة معاً للإنقاذ" بمهمة إنقاذية، ونحن نتطلع إلى التعاون الدائم والبناء مع مجلسكم الكريم لترجمة أهدافنا المشتركة في إنقاذ لبنان وحماية اللبنانيين وحفظ كرامتهم وإنهاء معاناتهم اليومية ووقف نزيف الهجرة الذي يدمي قلوب جميع اللبنانيين، وإستعادة الثقة الداخلية والخارجية بالمؤسسات اللبنانية ووقف الانهيار وبدء عملية التعافي والنهوض.

طموحنا تحقيق ثلاثة يلتقي حولها اللبنانيون ومرتكزاتها الأمان والاستقرار والنهوض، فيجتمع شمل العائلات اللبنانية مجدداً على أرض الوطن، وئيد معاً بناء ما تهدم وتعوض ما فات لبنان واللبنانيين.

**دولة الرئيس، السيدات والسادة النواب، ومن خلالكم تُخاطب الناس،**

الألم عميق، الأمل كبير والحمل ثقيل، ولكن "ما لا يدرك كله، لا يترك جله"

ولنجاح برنامج الحكومة، تدعو الحكومة إلى تضافر جهود كل القوى لضمان صفاء الجو السياسي وسيادة الإيجابية والأمل بما يحرز الاستثمارات الجديدة وتوفير إمكانيات النهوض الاقتصادي والتعافي كي يعود لبنان بدأً تحلو الحياة فيه.

وَفِقْدَنَ اللَّهُ لِتَحْقِيقِ أَهْدَافُنَا الْمُشْتَرَكَةَ آمِلِينَ نَيلَ ثُقُولَكُمْ وَثُقَّةَ الْلَّبَانِيِّينَ، وَالْمُنْتَشِرِينَ فِي أَصْقَاعِ الدُّنْيَا الَّذِينَ يُتَابِعُونَ بِقُلْقٍ وَأَلْمٍ وَأَمْلَ مَا يَحْرِي فِي وَطَنِهِمُ الْأَمْ وَيُبَدِّلُونَ كُلَّ إِسْتَعْدَادٍ لِلدُّعْمِ وَالْمُؤَازَرَةِ.

ك

والله ولي التوفيق

الشئون الادارية - الشئون الادارية - مصلحة الشئون الادارية - قلم وارد الوزير و المدير العام

رقم الملف 9067

المصدر رئاسة مجلس الوزراء

الموضوع اقرار البيان الوزاري للحكومة

التاريخ 17/09/2021

المستدعي القاضي محمود مكيه امين عام مجلس الوزراء

اسم الموظف في القلم امال حافظة

رقم المصدر 1/2

رقم وإسم الموظف

رقم وإسم المكلف

حال الى

حال الى

حال الى

حال الى

نسخة تُرفَعُ إلى معايير الوزير،  
ونسخة للديكتات الفريضية بمعايير الوزير،  
ونسخة إلى الصنابقات والماليات والمركز الإلكتروني،  
والفرق الملحق بمكتب سعاده مدير المالية العام٪/  
نهى عن مدير المالية العام

جورج المهاوي

٤٢١-٤٤٦